



تقرير المراجع المستقل إلى الشركاء في
شركة ريناد المجد لتقنية المعلومات - شركة شخص واحد
(شركة ذات مسؤولية محدودة)

الرأي المطلق :

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة ريناد المجد لتقنية المعلومات - شركة شخص واحد - شركة ذات مسؤولية محدودة ("الشركة") ، والتي تشمل قائمة المركز المالى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، وقوائم الدخل والتغيرات في حقوق الشركاء والتدفقات النقدية للفترة من ٢٧ يونيو ٢٠١٩ م الي ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا أن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية ، المركز المالى للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م ، وأدائها المالى وتدفقاتها النقدية للفترة من ٢٧ يونيو ٢٠١٩ م الي ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م ، وفقا للمعيار الدولى للتقرير المالى للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي المطلق :

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومسؤوليتنا تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجعة عن مراجعة القوائم المالية. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة ذات الصلة براجعتنا، كما وفيما ايضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى وفقاً لنتائج القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور أخرى :

القوائم المالية المرفقة هي فترة مالية من ٢٧ يونيو ٢٠١٩ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م ، حيث تفيد إدارة خدمات الشركات بوزارة التجارة والاستثمار بأنه تم تحويل مؤسسة ريناد المجد لتقنية المعلومات من مؤسسة فردية إلى شركة ذات مسؤولية محدودة شخص واحد بسمى شركة ريناد المجد لتقنية المعلومات مع الإحتفاظ بنفس إسم ورقم وتاريخ السجل التجارى.

مسؤوليات الإدارة عن القوائم المالية :

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالى للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأحكام نظام الشركات، وهي المسئولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ. لذلك فإن الإدارة مسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة، وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال ، عن الأمور ذات العلاقة بالإستمارية ، وإستخدام أسس الإستمارية في المحاسبة ، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها ، أو ليس هناك خيار واقعى بخلاف ذلك.



مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول بما إذا كانت القوائم المالية لشركة ريناد المجد لتقنية المعلومات - شركة شخص واحد - شركة ذات مسؤولية محدودة ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، بكل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن رأينا. والتأكد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية تقوم بممارسة الإجتهد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، والحصول على أدلة كافية وملائمة لتوفّر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن إحتيال أعلى من الخطير الناتج عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشمل على التواطؤ ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لغایات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الشركة.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى مقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الإستمارارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تتثير شكًّا جوهريا حول قدرة الشركة على الإستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإننا مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فسنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الشركة على الإستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للبيانات المالية بما فيها الإفصاحات وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

عبد الله غنيمان المزیني

محاسب قانوني

قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم ٥٦٧



المدينة المنورة : ٢٠ رجب ١٤٤١هـ

١٥ مارس ٢٠٢٠م

شركة ريناد المجد لتقنية المعلومات شركة شخص واحد

ذات مسؤولية محدودة

الرياض - المملكة العربية السعودية

الإيضاحات المكملة للقوائم المالية للفترة من ٢٧ يونيو ٢٠١٩ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

١- عام:

تأسست شركة ريناد المجد لتقنية المعلومات شركة شخص واحد ، شركة ذات مسؤولية محدودة ("الشركة") ، بالسجل التجارى رقم ١٤٣٢٠/٤٢٨ بتاريخ ١٠١٠٣٠٦٠٧٣ هـ.

نشاط الشركة : تحليل النظم ،تصميم وبرمجة البرمجيات الخاصة ،صيانة برمجيات وتصميم صفحات المواقع.

الفترة المالية : تبدأ الفترة الاولى للشركة من ٢٧ يونيو ٢٠١٩ م وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م وتكون سنه مالية كاملة بعد ذلك اثنى عشر شهراً ميلادياً.

٢- أسس الإعداد:

تم إعداد هذا القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

*** أساس القياس**

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكالفة التاريخية ، وتتبع الشركة قاعدة الإستحقاق في تسجيل إيراداتها ومصروفاتها وكافة عملياتها المالية ، مع افتراض استمرارية الشركة.

*** عملة العرض والنشاط**

تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي الذي يمثل عملة العرض والنشاط للشركة.

*** استخدام الأحكام والتقديرات**

يتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة القيام باستخدام بعض الأحكام والتقديرات والإفتراءات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تم مراجعة التقديرات والإفتراءات المتعلقة بها على أساس مستمر. يتم إظهار مراجعة التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تلك المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بها.

شركة ريناد المجد لتقيية المعلومات شركة شخص واحد

ذات مسؤولية محدودة

الرياض - المملكة العربية السعودية

الإيضاحات المكملة للقواعد المالية للفترة من ٢٧ يونيو ٢٠١٩ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

فيما يلى توضيحاً للمعلومات عن أهم التقديرات وحالات عدم التأكيد والأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي لها أثر هام على المبالغ الظاهرة في القوائم المالية، والتي تم إدراجها في الإيضاحات:

انخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة

يتم تكوير مخصص الإنفاض في قيمة الذمم التجارية المدينة عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة لن تكون قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً للشروط الأصلية للاتفاقية. إن الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه العميل، وإمكانية دخول العميل في مرحلة إفلاس أو إعادة الهيكلة المالية، والعجز أو التأخير في السداد تعتبر جميعها مؤشرات على وجود دليل موضوعي لإنفاض في قيمة الذمم التجارية المدينة. بالنسبة للمبالغ الفردية الهامة، يتم إجراء تقييم على أساس فردي. وبالنسبة للمبالغ غير الفردية الهامة، ولكنها متأخرة، فيتم تقييمها بشكل جماعي، ويتم إثبات مخصص بالأخذ بالإعتبار طول المدة الزمنية وفقاً لمعدلات الاستيراد السابقة.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والآلات والمعدات

تحدد الإدارة الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والآلات والمعدات بغرض إحتساب الإستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ بالإعتبار الإستخدام المتوقع للأصول والضرر المادي الذي تتعرض له هذه الأصول. وتقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنويًا ويتم تعديل التغير في مصروفات الإستهلاك (إن وجدت) في الفترات الحالية والمستقبلية.

الإنفاض في القيمة وعدم امكانية تحصيل الأصول غير المالية

يتم مراجعة الأصول غير المالية فيما إذا كان هناك أي خسائر نتيجة الإنفاض في قيمتها كلما كانت الأحداث أو التغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم إثبات خسارة الإنفاض في القيمة (إن وجدت) بالقيمة التي تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمتها القابلة للإسترداد. القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة العادلة للأصل بعد خصم تكاليف البيع والقيمة المتبقية للإستخدام أيهما أعلى. يتم تجميع الأصول إلى أدنى مستوى لها حيث يوجد تدفقات نقدية مستقلة قابلة للتحديد. يتم مراجعة الأصول غير المالية وتلك التي تعرضت للإنفاض في قيمتها وذلك لاحتياطية عكس الإنفاض في القيمة بتاريخ كل قائمة مركز مالي. وعندما يتم لاحقاً عكس خسارة الإنفاض في القيمة ، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد إلى التقدير المعدل لقيمتها القابلة للإسترداد، ولكن القيمة الدفترية التي تمت زيتها يجب أن لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، والتي فيما لو تم تحديدها لم يتم تسجيل أي خسارة الإنفاض في قيمة الأصول أو وحدة توليد النقد في السنوات السابقة. ويتم إثبات عكس خسارة الإنفاض في القيمة كأيرادات مباشرة في قائمة الدخل.

شركة ريناد المجد لتنمية المعلومات شركة شخص واحد

ذات مسؤولية محدودة

الرياض - المملكة العربية السعودية

الإيضاحات المكملة لقوائم المالية للفترة من ٢٧ يونيو ٢٠١٩ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

٣- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

*** النقد ومعادلات النقد**

يتكون النقد وما في حكمه من الأرصدة لدى البنوك والنقد في الصندوق.

*** الدعم التجارية المدينة**

تظهر الدعم التجارية المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلية بعد خصم المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها (إن وجدت). ويتم تكوين مخصص بالديون المشكوك في تحصيلها عند وجود دليل موضوعي يشير إلى عدم مقدرة الشركة على تحصيل المبالغ المستحقة وفقاً للشروط الأصلية للدعم المدينة. ويتم شطب الديون المعدومة عند تحديدها مقابل المخصصات المتعلقة بها. ويتم تحصيل المخصصات على قائمة الدخل. وأى إستردادات لاحقة لمبالغ الدعم المدينة والتي تم شطبها سابقاً تضاف إلى الإيرادات.

*** ممتلكات وألات ومعدات**

تظهر الممتلكات والألات والمعدات بسعر التكلفة بعد خصم الإستهلاك المتراكم وخساره الإنخفاض المتراكمة، إن وجدت. تتضمن التكلفة المصروفات التي تتعلق مباشرة باقتناء الأصل. كافة النفقات الأخرى يتم إثباتها في قائمة الدخل عند تكبدها. يتم تحصيل الإستهلاك على قائمة الدخل بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والألات والمعدات.

تحمل مصروفات الإصلاح والصيانة على قائمة الدخل أما التحسينات التي تزيد في قيمة الأصول ذات العلاقة أو تطيل عمرها بصورة جوهرية فتتم رسميتها.

لا يحتسب إستهلاك على الأراضي المملوكة، يستهلك الفرق بين تكلفة الممتلكات والألات والمعدات وقيمتها التقديرية في نهاية مدة استخدامها

اعتباراً من تاريخ شرائها أو تركيبها – على أقساط سنوية متساوية على مدى عمرها الإنتاجية المتوقعة.

*** الدعم الدائنة والمبالغ المستحقة الدفع**

تدرج الإلتزامات المتعلقة بالمبالغ المطلوب سدادها في المستقبل مقابل البضاعة أو الخدمات التي يتم الحصول عليها سواء تم تقديم فاتورة عنها من قبل المورد أم لا.

*** المخصصات**

يتم الإعتراف بالمخصص إذا ظهر نتيجة لاحادث سابقة أن على الشركة التزام نظامي حالي أو تعاقدي يمكن تقديره بشكل موثوق، ومن المحتمل أن يتطلب تدفقات خارجة لمنافع إقتصادية لتسوية هذا الإلتزام.

*** مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين**

تقوم المنشأة باحتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لمتطلبات نظام العمل والعامل بالمملكة العربية السعودية ، علماً بأن المنشأة لم تستخدم طريقة واحدة للاتباع المخططة لقياس التزامها والتكلفة بموجب خطط المنافع المحددة ، وذلك تمشياً مع مفهوم الموازنة بين المنفعة والتكلفة لأنها تتطوّر على تكلفة وجهد لا يبرر لها وتعتقد الإدارة أنها غير هامة نسبياً وليس لها تأثير جوهري على قوائم المالية ، فيما يتعلق بالعاملين السعوديين ، تقوم المنشأة بالمساهمة تمشياً مع أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتحترم كنسبة مئوية من أجور الموظفين تقترن التزامات المنشأة على هذه المساهمات والتي تصرف عند استحقاقها من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

*** تحقق الإيرادات**

تحقق الإيرادات عند استيفاء الشروط التالية:

وجود إمكانية بتدفق منافع إقتصادية للشركة.

يمكن قياسها بشكل موثوق بغض النظر عن موعد سدادها.

إمكانية تحديد التكلفة المتکبدة والتكاليف المستقبلية المتوقعة حتى تاريخه وإمكانية قياسها بشكل موثوق.

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو لشروط الدفع المحددة تعاقدياً. ويجب كذلك إستيفاء معايير التحقق المحددة أدناه قبل تحقق الإيرادات.

شركة ريناد المجد لتقيية المعلومات شركة شخص واحد

ذات مسؤولية محدودة

الرياض - المملكة العربية السعودية

الإيضاحات المكملة لقوائم المالية للفترة من ٢٧ يونيو ٢٠١٩ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م

إيرادات العقود

يتم إثبات إيرادات العقود على أساس طريقة نسبة الإنجاز لكل عقد والتي يتم تحديدها باستخدام قياس مخرجات العقد (إجراء حصرى للعمل المنجز أو الجزء المستكمل فعلياً من أعمال العقد) أو القيام بدلاً من ذلك بتطبيق قياس مدخلات العقد (نسبة التكاليف المتکدة حتى تاريخه إلى إجمالي الكلفة المقدرة للعقد). تشمل تكلفة العقد على التكاليف والمصروفات العمومية والإدارية العائدة مباشرة إلى العقد من تاريخ ضمان العقد وحتى الانتهاء بالكامل. يتم رسملة تكاليف الإقراض العائدة مباشرة إلى إنشاء أصول مؤهلة وتدرج تكاليف عقود. يتم إدراج التغيرات في تقديرات التكاليف وخسائر العقود غير المستكملة (إن وجدت) في الفترة التي يتم فيها تحديد تلك التغيرات. وعندما يكون من المحتمل أن إجمالي تكاليف العقد سوف يتجاوز إجمالي إيرادات العقد، يتم إدراج الخسارة المتوقعة مباشرة.

*** المصروفات**

تصنف كافة المصارييف بخلاف - تكلفة الإيرادات أو مصروفات البيع والتوزيع إن وجدت - كمصروفات عمومية وإدارية ويتم التوزيع بين كافة المصارييف إن لزم الأمر ، على أساس منتظم.

*** الزكاة**

تخضع الشركة للزكاة وفقاً لأنظمة الهيئة العامة للزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية ("الهيئة") ويتم إثبات استحقاق الزكاة ويحمل على قائمة الدخل. ويتم احتساب إلتزامات الزكاة الإضافية، إن وجدت، والتي تتعلق بالربوط على سنوات سابقة من قبل الهيئة في الفترة التي يتم فيها إصدار الربوط الزكوية.

*** المعاملات بالعملات الأجنبية**

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للشركة على أساس أسعار التحويل السائدة بتاريخ تلك المعاملات. أما الأصول والإلتزامات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية فيجري تحويلها لتعكس ما يعادلها بالعملة الوظيفية للمجموعة بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تدرج فروقات التحويل، إن وجدت، الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

*** توزيعات الأرباح**

يتم تسجيل توزيعات الأرباح المرحلية كالتزام في الفترة التي يتم فيها إعتمادها وكذلك يتم قيد توزيعات الأرباح النهائية من قبل مجلس الإدارة.

*** الاحتياطي النظامي**

وفقاً لنظام الشركات وعقد تأسيس الشركة يتم تكوين الاحتياطي النظامي بنسبة ١٠٪ من صافي الربح السنوي حتى يبلغ هذا الاحتياطي (٣٠٪) من رأس المال.

*** الأصول المحتملة**

جميع الأصول المحتملة الناجمة عن أحداث سابقة التي سوف يتتأكد وجودها فقط من خلال وقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي لا تخضع لسيطرة كاملة من قبل الشركة يجب تقييمها جميعها بتاريخ كل قائمة مركز مالي والإفصاح عنها في القوائم المالية للشركة ضمن الأصول المحتملة.

*** الإلتزامات المحتملة**

جميع الإلتزامات المحتملة الناجمة عن أحداث سابقة والتي سوف يتتأكد وجودها فقط من خلال وقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي لا تخضع لسيطرة كاملة من قبل الشركة، أو جميع الإلتزامات الحالية الناجمة عن أحداث سابقة ولكنها غير مثبتة للأسباب التالية:

(١) عدم وجود إحتمال بأن تدفق الموارد الخارجية الكامنة في المنافع الاقتصادية سيكون مطلوباً لتسوية الإلتزام أو (٢) عدم إمكانية قياس مبلغ الإلتزام بموثوقية كافية، فإنه يجب تقييمها جميعها بتاريخ كل قائمة مركز مالي والإفصاح عنها في القوائم المالية للشركة ضمن الإلتزامات المحتملة.

شركة ريناد المجد لتقنية المعلومات شركة شخص واحد

ذات مسؤولية محدودة

الرياض - المملكة العربية السعودية

الإيضاحات المكملة للقوائم المالية للفترة من ٢٧ يونيو ٢٠١٩ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٧ - إدارة المخاطر :

مخاطر الإنتمان

تمثل مخاطر الإنتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكب الطرف الآخر لخسارة مالية. تقوم الشركة بالحد من مخاطر الإنتمان الخاصة بها المتعلقة بالعملاء وذلك بوضع حدود إنتمان لكل عميل، ومراقبة الدعم المدينة القائمة. وبتاريخ قائمة المركز المالي، لم تحدد الإدارة أية تركزات هامة في مخاطر الإنتمان.

مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي تواجهها الشركة في توفير الأموال لوفاء بالتعهادات المتعلقة بالأدوات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن عدم المقدرة على بيع أي أصل مالي بسرعة وبمبلغ يقارب قيمته العادلة. تعتمد الشركة على دعم الشركاء لتلبية احتياجات السيولة.

مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. لم تخضع الشركة للتقلبات في أسعار الصرف الأجنبي خلال دورة أعمالها العادية. لم تقم الشركة بأية معاملات هامة بعملات عدا الريال السعودي والدولار الأمريكي خلال السنة.

٨ - القيمة العادلة للأدوات المالية :

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصول ما أو سداد التزامات ما بين أطراف راغبة في ذلك وبشروط تعامل عادل. تتمثل الأوراق المالية في الأصول والإلتزامات المالية. تتكون الأصول المالية الخاصة بالشركة من الأرصدة لدى البنوك والمدينين والمصاريف المدفوعة مقدماً ، بينما تتكون الإلتزامات المالية من الدائنين والبالغ المستحقة الدفع.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية.

٩ - عام :

تم تقرير المبالغ الموضحة بالقوائم المالية لأقرب ريال سعودي صحيح.

٢٠ - إعتماد القوائم المالية :

تم إعتماد القوائم المالية من السيد / عبد الكريم حسن بن محارب ، المدير العام ومالك الشركة ، بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠ م.